ملاحظة : ان التقديرات الخاصة بانتاج النفط لعام ٧٥ هي تقديرات مضغوطة بالفعل ، اذ انها حسبت على أساس معدل اجمالي للزيادة السنوية هو دون ١٠ بالمئة بعد العام ٧١ . مع العلم أن الزيادة في الانتاج كانت ١٢ بالمئة عام ٧٠ و ١٨ بالمئة عام ٧١(٤٠).

ان ما يدخل للبلدان المنتجة للنفط من عائدات ضخمة سيعطي لقوة المال العربية مركزا جديدا مهما في أسواق العالم المالية . فيقدر جون ماكلين ، رئيس شركة كونتنتال ، مثلا ان عائدات دول منظمة الاوبك من النفط ستبلغ من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٥ حوالي نصف تريليون (٥٠٠ ألف مليار) من الدولارات . فالنفط يصدر من عدد محدود من الدول هي في الغالب دول صغيرة . ومعظم هذه الدول، خاصة تلك التي يتضاءل فيها عدد السكان وتتدنى كثافتهم لانتشارهم على مساحات شاسعة مثل دول الخليج وليبيا، لا يمكن أن تستثمر كل تلك الاموال في بلدانها . لذلك من المحتمل، على حد تعبير ماكلين، ان تتحول دول منظمة الاوبك الى مساهم كبير في المؤسسات المالية والشركات الصناعية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان(٤١). ويشير والتر ليفي ، احد الاقتصاديين المستقلين العاملين في حقل النفط ، انه نتيجة لذلك ستشهد خزائن بعض حكومات الشرق الاوسط وبعض الافراد المرموقين فيها ، سيلا متزايدا من الاموال الاجنبية بحيث تتكدس في هذه الخزائن كميات لم يسبق لها مثيل في تاريخ تجمع الاموال في العالم(٤٢). ويضيف ليفي ان تجارة النفط في المستقبل يمكن ان تؤدي الى اختلال في بنية العالم الاقتصادية والمالية . فهو يقدر انه بمجيء عام ١٩٨٠ سيصبح بين أيدي دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط بين ٣٠ الى ٤٠ بليون دولار من النقد السائل سنويا ، يذهب نصفها الى السعودية . « فمثل هذه الاموال لا يمكن أن يجري توظيفها في استثمارات طويلة المدى او قصيرة المدى ، كأن توظف هذه السنة وتسحب في السنة القادمة ، دون أن يؤدي ذلك الى انعكاسات دولية خطيرة قد تؤدي الى فرض قيود شديدة على حرية حركة رأس المال . ان أية قيود دولية على رأس المال ، او حتى الحد من انتقال الاموال لفترات طويلة ، سيلحق أكبر الاضرار في نظامنا المالي »(٤٣).

يعتقد بيترسون ، وزير التجارة السابق ، ان العجز في ميزان تجارة الطاقة سيبلغ في عام ١٩٨٠ حوالي ١٥ — ٢١ بليون دولار في الولايات المتحدة ، و ٢٠ — ٢٦ بليون دولار في أوروبا الغربية و ٩ — ١٥ بليون دولار في اليابان . ويحذر بيترسون من ان هذا العجز المتوقع بمقدار ٤٤ — ٦٢ بليون دولار ، قد تكون له « آثار دراماتيكية مهمة على العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم »(٤٤).

« وستصبح الدول العربية المنتجة للنفط ، كقوى مالية ، منافسة للشركات العالمية الضخمة . وتستطيع هذه الدول ، بتحريك أموالها من بلد لآخر ، أن تلحق الدمار بنظام النقد الدولي . فاذا وظفت هذه الدول أموالها في الولايات المتحدة مثلا ، فان الزيادة السنوية في ممتلكاتها ستصل تقريبا الى مقدار ما تدخره جميع الشركات الاميركية . ومثل هذه الزيادة في الاستثمار يمكن أن ترفع من معدل نمونا الاقتصادي بمقدار كبير — تماما كما يمكن لهذه الاموال اذا لم تجد مجالات للاستثمار أن تسبب ركودا اقتصاديا »(٤٥).

ان عائدات الدول العربية المنتجة للنفط تتراكم بشكل سريع بحيث سيصبح ما تملكه من احتياطي اجنبي حوالي ٩ بلايين دولار عام ١٩٧٥ . وبحسب تقديرات وزارة الخارجية، سيصبح ذلك الاحتياطي الاجنبي من ذهب ودولارات وغيرها حوالي ٣٠ بليون دولار او اكثر في عام ١٩٨٠(٤٦). ومعنى ذلك ، يقول بروجهام ، الرئيس السابق لشركة ارامكو ، انه سيكون بمقدور الدول العربية ان تفرض اي حظر تشاءه على تصدير النفط الى بلد معين او مجموعة من البلدان . ومما لا شك فيه أن حظرا طويلا على التصدير تمارسه بلدان منظمة الاوبك او الكتلة العربية في المنظمة سوف يعجل بوجود أزمة في الطاقة لم يسبق لها مثيل في البلدان المستهلكة للنفط أو تلك التي اوقف عنها البترول . ومثل هذا